

آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر

Mechanisms to combat unemployment and support employment in Algeria

بوشقيفة حميد،^{1*} موسى مروة²¹ المركز الجامعي احمد زبانه غليزان (الجزائر). h2.boucekifa@live.com² جامعة غرداية (الجزائر).

ملخص: تشكل ظاهرة البطالة في الوقت الحالي من اهم المشكلات الاساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف انظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يؤدي الى تفاقم الآفات والضغط الاجتماعي قد تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يتسبب في هدر الطاقات وهروب الكفاءات وتراجع النمو الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشكلة البطالة وتفاقم حدتها في السنوات الاخيرة، ولمواجهة هذا الوضع قامت بجملة من الاجراءات والتدابير وارساء عدد من الاليات تشكل في اغلبها سياسات دعم التشغيل.

ومن خلال هذه المداخلة يمكن التطرق الى التعريف بالبطالة ومفاهيمها، التعريف بأهم الآليات والتدابير التي اعتمدها الجزائر في مجال التشغيل، ودراسة وتقييم مدى مساهمة هذه السياسات في التقليل من نسبة البطالة.

كلمات مفتاحية: البطالة، التشغيل، سياسات التشغيل، سوق العمل.

تصنيف جيل: يوضح بدقة اعتمادا على Jel Codes Guide

Absract :

Unemployment is currently one of the most fundamental problems facing most countries of the world in different economic, social and political systems. This exacerbates social pests and pressures that may threaten social and political stability, causing waste of energy, efficiencies and economic growth.

Algeria, like other countries, is suffering from the problem of unemployment and worsening its severity in recent years.

Through this intervention we can address the definition of unemployment and its concepts, the definition of the most important mechanisms and measures adopted by Algeria in the field of employment, and study and evaluate the extent of these policies contribute to reducing unemployment.

Keywords: Unemployment, employment, employment policies, labor market.

Jel Classification Codes : Demonstrates accurately depending on the Jel Codes Guide

*المؤلف المراسل: د. بوشقيفة حميد، الإيميل h2.boucekifa@live.com**1. المقدمة:**

تكمن نجاعة سياسة التشغيل في التخفيض والتقليل من حدة مشكلة البطالة، هذه الاخيرة التي اصبحت من اهم القضايا الكبرى التي تشغل الحكومات المتعاقبة في الجزائر على اعتبار انها مشكلة تهدد الامن والاستقرار الوطني، مما جعل

المشروع الجزائري يفكر في احداث أجهزة وأساليب تقنية واقتصادية للتكفل بمشاكل الشباب في توفير مناصب شغل ومن ثم وضعت لأول مرة في الجزائر سياسة خاصة بالتشغيل حيث تم وضع اجهزة وبرامج تهدف في مجملها الى التخفيف من حدة البطالة وترقية الشغل وتواصلت هذه الاجهزة الى يومنا هذا، وذلك بهدف حصر معدلات البطالة وتراجعها أمام دفع عجلة التنمية واستغلال القوى العاملة أحسن استغلال.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة سياسات التشغيل الممنهجة من طرف الجزائر في معالجة مشكلة البطالة؟

وبناء على هذه الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بسياسات التشغيل وسوق العمل والبطالة؟
- 2- ما هو واقع التشغيل في الجزائر؟
- 3- ماهي الاجهزة والبرامج التي تضمنتها سياسة التشغيل الجزائرية؟ ولى اي مدى ساهمت في خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة؟

اهداف البحث: إن الهدف من هذه الدراسة هو:

- محاولة الالمام بمفهوم كل من سوق العمل وسياسة التشغيل والبطالة.
 - ابراز اسباب البطالة والتي تعتبر من معوقات التشغيل.
 - ابراز الجهود المبذولة من قبل الجزائر على مستوى التشغيل من خلال اهم الاجهزة المسؤولة عن تطبيق برامج التشغيل في الجزائر.
 - معرفة واقع وافاق سياسات التشغيل في الجزائر ومحاولة ابراز اليات مكافحة البطالة والحد منها.
- اهمية البحث:** تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على مفهوم البطالة وسياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر ، بالإضافة الى معرفة مدى نجاعة السياسات الجديدة للحكومة الجزائرية للتقليص من حدة البطالة من خلال اليات وبرامج التشغيل.

منهج الدراسة: حتى نتمكن من الاجابة عن التساؤلات المطروحة في بحثنا هذا، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدراسة، وقصد تغطية الجوانب النظرية للموضوع، وذلك خلال التطرق إلى العناصر التالية:

اولا: مفاهيم اساسية حول البطالة.

ثانيا: مدخل نظري حول سوق العمل.

ثالثا: سياسات التشغيل في الجزائر.

رابعاً: اليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر.

2. مفاهيم اساسية حول البطالة.

تعتبر البطالة معضلة واكبر المشكلات التي تواجه الحكومة، باعتبارها تهديدا واضحا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي، وعليه حاول الاقتصاديين والباحثين تفسير هذه الظاهرة والحد من معدلاتها، وبالتالي اصبحت من اهم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية. لذا سنتطرق في هذا المحور الى ما يلي:

1.2. تعريف البطالة

تعرف البطالة على انها " عدد الاشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم انهم يبحثون عن عمل بشكل جدي" (عبدالرحمان: 205، 2004).

وتعرف على انها: " تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له، بالنوع والمستوى المطلوبين - وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين بالولوج فيه في ظل الأجر السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة" (زكي: 1997، 487).

ونلاحظ من هذا التعريف، وهو متفق عليه دوليا ومن قبل المكتب الدولي للعمل في الملتقى الدولي الثامن عشر سنة 1982 حول احصائيات العمل، حيث يعتبر الفرد بطالا يجب أن تنطبق عليه ثلاث معايير معاً، يمكن إبرازها على الشكل التالي (صطوف: 2007، 9/8):

● أن يكون الفرد قادر على العمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم السن المحددة من بين 16 و 59 سنة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا ولا يعملون سواء أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

● أن يكون الفرد متاحاً للعمل: ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

● أن يكون الفرد باحثاً عن عمل: ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

ومن خلال التعاريف السابقة للبطالة يمكن تعريفها على انها مجموع الاشخاص القادرين عن العمل وبدون عمل والباحثين عنه ايضا.

2.2. أنواع البطالة: هناك العديد من انواع للبطالة نجزها فيما يلي (جامع: :

➤ **البطالة الاحتكاكية:** وهي الناتجة عن دخول الناس في قوة العمل وخروجهم منها، وكذلك الناتجة أيضا عن خلق فرص عمل جديدة وتسريح أعمال قائمة، وتعتبر هذه البطالة ظاهرة قائمة دائمة، كما تعتبر ظاهرة صحية ومؤشرا لديناميكية الاقتصاد ونموه وحيويته.

➤ **البطالة الهيكلية:** وهي تنتج عن التغيرات التكنولوجية أو عن المنافسة العالمية التي تتطلب مهارات عالية للقيام بالأعمال الجديدة أو لإحداث تغييرات في مواقع العمل، وتمثل هذه البطالة مشكلة موجهة طويلة المدى ولكنها في الحقيقة تمثل تكلفة أو ثمنا للتقدم والتطور والحدثة والقيادة التكنولوجية والعلمية.

➤ **البطالة الموسمية:** وهي الناتجة عن تباين الأنماط المناخية، فعادة ما تزداد البطالة نسبيا في الشتاء مقارنة بالصيف، كما تتأثر بصورة خاصة في مجال الزراعة حيث تكون الأعمال الزراعية مرتبطة بمواسم معينة.

➤ **البطالة الدورية:** تنتج عن الدورات الاقتصادية التي تتسبب في رفض العاملين أثناء فترات الكساد وإعادة تشغيلهم في فترات الرخاء.

3.2. مشكلات قياس البطالة: للوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن المتعطلين من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم ومدة بطالتهم، والحقيقة إن توفر هذه البيانات ودقتها وحدتها هي من الأهمية بمكان لأنه على ضوءها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد القومي. وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية، وتقييم فعاليتها كما لا يخفى أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها.

فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأنه هناك فئات من العاطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل (زكي: 1997: 13-14):

● العمال المحبطين الذين ليأسهم من الحصول على عمل فقد تخلوا عن البحث عنه، وقد يكون عدد هؤلاء كبيرا وبخاصة في فترات الكساد الدوري.

● الأفراد الذين يعملون مدة اقل من الوقت الكامل، أي يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم مع رغبتهم في العمل وقتا كاملا.

● العمال الذين يتعطلون موسميا خلال فترة عمل الإحصاء عن البطالة كانوا يعملون ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي والسياحي.

● العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية غير مضمونة ويعملون لحساب أنفسهم وهم ذوي الدخول الصغيرة جدا، ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب وعددهم كبير في الدول النامية.

4.2. قياس البطالة: ان التعرف على ظاهرة البطالة لا بد من قياسها لبيان حجم المشكلة وتكون بحساب نسبة الافراد العاطلين عن العمل الى قوة العمل المتاحة.

ويكون معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين عن العمل الى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، اي (نجما: 2005، 10-14):

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل} / \text{الفئة النشطة}) \times 100$$

والفئة النشطة تتكون من الافراد الذين هم في سن العمل والقادرين عن والراغبين فيه سواء يعملون او لا يعملون، اذا:

$$\text{الفئة النشطة} = \text{العاملون} + \text{العاطلون}$$

$$\text{وان قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

3. مدخل نظري حول سوق العمل. سنتطرق في هذا المحور الى ما يلي:

1.3 مفهوم سوق العمل: هناك العديد من المفاهيم التي شرحت مفهوم سوق العمل ومن ابرز هذه التعريفات نجد:

تعريف GOODMAN الذي يعرف سوق العمل على انه " المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي فيها يشتغل معظم القاطنين" (الموسوي: 2007، 11).

ويعرف بانه " الوسط الذي يبحث فيه العاملون لبيع خدماتهم ويسعى أصحاب العمل لاستئجارها مقابل شروط ويتفق عليها كما يمكن القول بانه منظومة العلاقات بين عرض الافراد المتاحين للعمل وفرص العمل المتاحة وعليه فان سوق العمل هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه اي يتم فيها بيع الخدمات العمل وشراؤها" (مدني: 2008: 186).

2.3 خصائص سوق العمل في الجزائر: ويتميز سوق العمل بالخصائص التالية: (رماش: 87).

- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وكذا التنسيق ما بين القطاعات
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين والتعليم واحتياجات التشغيل
- العجز في اليد العاملة المؤهلة
- صعوبة الحصول على القروض خاصة بالنسبة للشباب، والبيروقراطية الادارية والمالية تشكل عائقا امام الاستثمار الوطني والاجني

3.3 العوامل المؤثرة في سوق العمل : لسوق العمل عدة عوامل تؤثر فيه ونلخصها في (مجلة: 2014، 126-127):

- العامل الديمغرافي: لجوء المؤسسات الى المخزون السكاني من الشباب لسد احتياجاتها من العمالة، خاصة مع النمو الديمغرافي الذي ادى الى الزيادة السكانية وبالتالي يوفر الفئة الشبانية الشغيلة القادرة على العمل.
- العامل الجغرافي: تتواجد الايدي العاملة في مختلف مناطق الوطن، وهنا نشير ان سوق العمل هو مكان جغرافي تتوفر فيه القوى العاملة المتاحة.

- العامل الاقتصادي: يعتبر اهم هدف بالنسبة لسوق العمل والذي يحدد حجم العمالة، وذلك بالمقارنة بين العرض والطلب، وعليه قد تلجأ الدولة الى تطبيق عدة سياسات اقتصادية من اجل التقليل من حدة البطالة وتفاقمها.

- **العامل السياسي:** صدور قوانين وتشريعات تضبط كل من العمال وأرباب العمل، تضمن حقوق العمال وحمايتهم، وكذلك تعطي امتيازات وتسهيلات لأرباب العمل من أجل خلق المزيد من مناصب العمل.
- **العامل التكنولوجي:** والذي بموجبه يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة، بحيث تحل الآلة محل العامل لمل لها من دور إيجابي في رفع الكفاءة الانتاجية باقل التكاليف، فيصبح الطلب على اليد العاملة المؤهلة كالمهندسين والتقنيين، مما يخلق فائضا في اليد العاملة الغير مؤهلة.

4. **تعريف سياسة التشغيل:** تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتكون من كلمتين (بدوي: 1985، 178):

سياسة: وتعني مجموعة من الإجراءات الإدارية و التدابير التنظيمية.

التشغيل: وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر. ويمكن قياسه وفق العلاقة التالية (زوتر: 1997، 25-26):

معدل التشغيل = عدد العاملين / الفئة النشيطة

او بالعلاقة النسبية: **معدل التشغيل % = 1 - معدل البطالة %**

1.4 **سياسة التشغيل:** الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل، عن طريق التعليمات ولقواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرة للعمل وحق المواطن فيه.

كما تعرف سياسة التشغيل على أنها: السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نمو متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق (يونس: 2007، 76).

والمفهوم الشائع لسياسة التشغيل عرف على انه " مجموعة التدخلات العمومية في سوق العمل، والتي تهدف الى تحسين آليات عمل هذه السوق، بما يضمن التقليل من اخلال التوازنات التي يمكن ان تظهر" (Article: 2008). وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بانها "عبارة عن مجمل الوسائل المعتمدة من اجل اعطاء الحق في العمل لكل انسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج" (مولاي: 191).

2.4 **اهداف سياسة التشغيل:** الهدف من سياسة التشغيل هو تحقيق هدفين اساسين هما (مولاي: 92):

- خلق مناصب اكثر انتاجية، ومع استخدام الكفاءة العمالية، وكذا اشراك الفرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- رفع عدد مناصب الشغل.
-

5. **آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر.**

1.5. آليات اجهزة التشغيل المنتهجة في الجزائر: ان آليات التشغيل التي اعتمدها الدولة الجزائرية في اطار الحد

من البطالة وتنفيذ سياستها التشغيلية عديدة ومتنوعة، ويرجع ذلك بالأساس الى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستوى البطالة.

وتعتبر سياسة التشغيل السياسة الي تهدف الى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نمو متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق، كما تعتبر سياسة التشغيل في الجزائر جميع البرامج او الاجهزة والتي أنشئت بغرض ادماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضع اجتماعيا وماليا تحت مظلة الاجهزة و البرامج التالية (بوزار: ملتقى، 560-561):

✓ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** وهي مؤسسة مالية جديدة للتشغيل في الجزائر استحدثت لتشغيل الشباب العاطل عن العمل في 02 جويلية 1996، وتقوم هذه الوكالة بتدعيم الشباب على انشاء المؤسسات والمشاريع.

✓ **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):** أنشئ هذا الصندوق طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94 في سنة 1994، ويتمثل بالتأمين عن البطالة ومن اهم نشاطاته الحفاظ على مناصب العمل او المساعدة على العودة الى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في اطار عمليات تسريح العمال خاصة الذين تتراوح اعمارهم ما بين 35 و50 سنة، وتمحور هذه النشاطات حول الاجراءات التالية:

✓ دعم تأمين من البطالة ومراقبة المنظمين الى السوق لمدة قدرها 23 شهرا.

✓ الدعم والمساعدة من اجل الرجوع الى العمل.

✓ **المساهمة في انشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني او التعليم العالي او حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين.**

✓ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** انشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية 01 ديسمبر 2003، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الاليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكل البطالة فهو بذلك موجه لفئة البطالة، او أولئك اين يمارسون عملا مؤقت غير مضمون، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع و الخدمات.

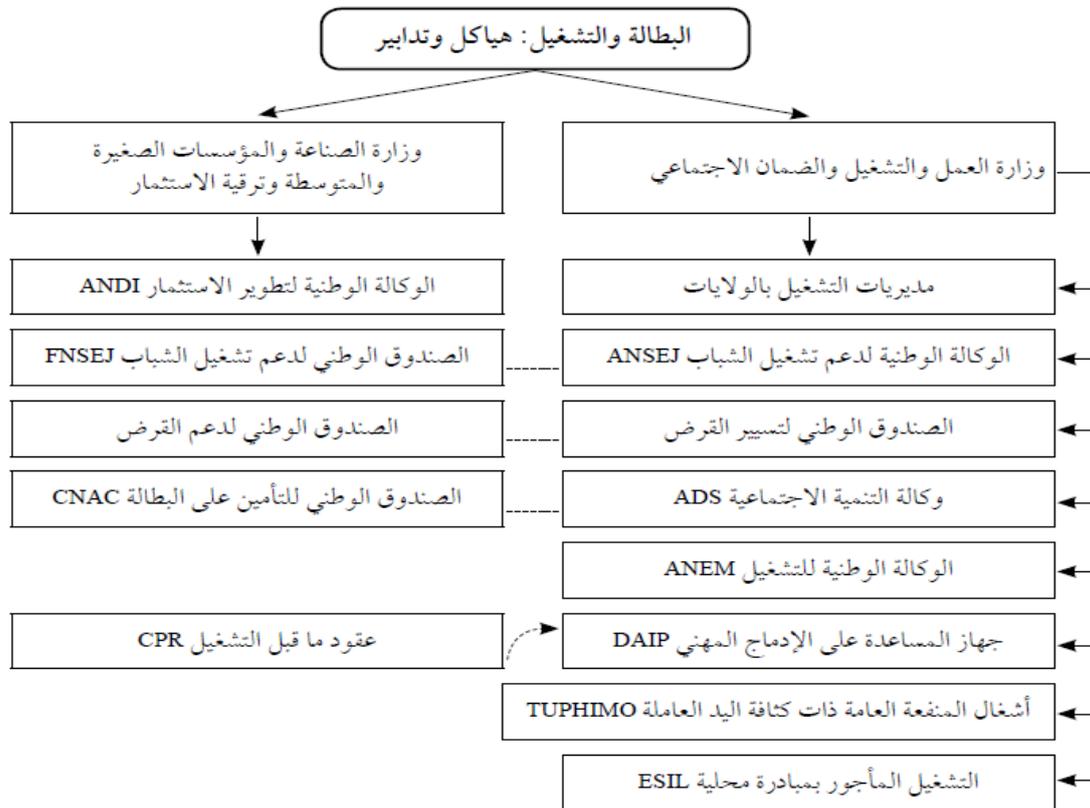
✓ **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):** يقوم هذا البرنامج بهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي اضافة الى توفير فرص التشغيل.

✓ **برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):** وهو برنامج تم اطلاقه سنة 1998 موجه لفئة الجامعيين الحاصلين على الشهادات الجامعية، ويعتبر من اهم البرامج المعتمدة حاليا الذي يساهم على الادماج المهني لدى خريجي الجامعات.

✓ **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL):** اسس هذا البرنامج سنة 1990، والهدف منه انشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة، تقتصر هذه الوظائف على الاشغال غير المنتجة والقليلة التأهيل.

- ✓ الشبكة الاجتماعية (IAIP): وهي عبارة عن آلية استحدثتها الحكومة الجزائرية سنة 2001 في اطار التقليل من البطالة وتوفير الشغل من جهة و تحقيق المنفعة العامة من جهة اخرى.
- ✓ برامج الاشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO): وهو عبارة عن مشروع او برنامج استحدثته الحكومة الجزائرية سنة 1997 بدعم من البنك العالمي في اطار دعم الشبكة الاجتماعية وذلك لتحقيق فرص التشغيل و القضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي.
- ✓ مشروع الجزائر البيضاء: وهو مشروع يهدف الى تغيير وجهة الجزائر السياحية وذلك انطلاقا من توظيف جزء كبير من اليد العاملة وهذا من شأنه التخفيف من البطالة في الجزائر.
- ✓ مشاريع صندوق الزكاة: انشئ هذا الصندوق سنة 2003، وتشرف عليه وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، حيث يعمل على جمع اموال الزكاة و توزيعها على مستحقيها، وهو مشروع اساسي ذو بعد اسلامي يعتمد هذا المشروع اساسا على مورد واحد وهو الزكاة.
- ✓ المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات: وهو ما يعرف بمحلات الرئيس وهو اشاء 100 محل لكل بلدية، ويهدف الى تشغيل الشباب و القضاء على البطالة من جهة ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة اخرى. ومنه يمكن تلخيص أهم آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر في المخطط البياني الموالي:

شكل رقم (1) : خصائص مختلف أجهزة التشغيل في الجزائر



المصدر: بوزار صافية، مرجع سبق ذكره، ص 561.

2.5. واقع وفاق سياسة التشغيل في الجزائر

ان السياسة التشغيلية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية واجهت العديد من التحديات والصعوبات قللت من فعاليتها، وسوف نتطرق الى اهمها وكذا تحديد الافاق المستقبلية قصد الحد من زيادة البطالة.

أ. **تحديات ومعوقات سياسة التشغيل:** ويمكن حصر التحديات في النقاط التالية (سرير: 2011، 13):

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل
- عجز في اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض والطلب
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل
- انعدام المرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار
- ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب وضعف العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع الى تفضيل

العمل المأجور

- تفضيل النشاط التجاري والذي بدوره لا يخلق مناصب عمل كثيرة على حساب الاستثمار باعتباره المنتج والمولد
- ### لمناصب العمل

- الارتفاع المستمر للانحراف نحو الاعمال الاجرامية، كنعاطي المخدرات، الهجرة الغير شرعية، العنف.
- ب. **أفاق سياسة التشغيل في الجزائر (كوثر: 2017، 332):** لكي اعطاء اكثر فاعلية لسياسة التشغيل، هناك مجموعة من الافاق نذكر منها في النقاط التالية:
- تسهيل الإجراءات الإدارية و التمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.
- إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاول، وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى.
- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي.
- إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني.
- إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية و التكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- تشجيع البنوك على التعامل بجدية و مسؤولية في مجال القروض و المساعدات و التسهيلات المالية
- السهر على تطبيق التدابير القانونية و التنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل.
- الإستمرارية في تطبيق السياسات الحالية المرسومة وعدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.

6. الخلاصة:

يتضح مما سبق بأن معظم دول العالم تعاني من مشكلة البطالة باعتبارها اخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات، وينسب متفاوتة طبقا للسياسات المطبقة والمنتهجة في كل دولة، مما يتوجب على الدولة الجزائرية الانتباه لها والعمل على ايجاد السياسات والاستراتيجيات للتخفيف من حدتها، ويمكن القول بأن التصدي لهذه الظاهرة ليست مسؤولية الحكومة وحدها بل تتطلب جهود وتعاون كافة أطراف المجتمع من حكومة وقطاع خاص والمجتمع المدني وأيضا أجهزة الإعلام... الخ

ورغم معاناة الجزائر خلال العشرية السوداء فهي تحاول القيام بالمعالجة الجادة والفعالة لهذه المشكلة، كإنشاء مجموعة من البرامج والأليات تخص السياسة التشغيلية، الا انها تبقى حلول ظرفية ومؤقتة غير فعالة بنسبة كبيرة وذلك يتطلب إستراتيجية شاملة وواضحة للتشغيل خاصة في أوساط الشباب، تعالج الأسباب المسؤولة عن هذه الظاهرة، رغم بعض النتائج الايجابية المحققة، الا ان الجزائر قادرة على تخطي المشكلة بمواردها المالية والبشرية وامكانياتها المتاحة عن طريق التسيير الجيد وتشخيص المشكلة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا عدة استنتاجات هي:

- 1- ضعف الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على المحروقات دون تنوعها، وهذا يسبب في رفع نسب البطالة؛
- 2- عدم وجود مركز معلومات وطني عن سوق العمل في الجزائر؛
- 3- تسريح العمال من المؤسسات والشركات نتيجة تطبيق برامج الخصخصة؛
- 4- ضرورة الربط بين الجامعة كمركز تعليمي تكويني وكذا فكري وابتكاري والمؤسسات العمومية والخاصة؛
- 5- ضعف الهياكل الادارية والتنظيمية؛

التوصيات والاقتراحات

في ضوء ما سبق دراسته ضرورة الاشارة الى التوصيات التالية:

- 1- التوجه نحو القطاعات الاخرى كالزراعة والسياحة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الخاص لما له من دور فعال في تحقيق التنمية وبالتالي تخفيف البطالة؛
- 2- محاربة الفساد بكل انواعه وتسهيل الاجراءات الادارية والتمويلية لبرامج التشغيل المستحدثة؛
- 3- وضع سياسة شاملة متناسقة لمواجهة البطالة، كإنشاء بنك معلومات يتوفر علة كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية؛
- 4- اعتماد سياسة تشغيل مدروسة وبعيدة المدى؛
- 5- يجب ان يشكل القضاء على البطالة احد الاهداف ذات الاولوية في الاستراتيجية الانمائية الوطنية؛

7. الاحالات والمراجع:

- عبد الرحمن يسرى أحمد. (2004)، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط 2.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (1997) - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- صطوف الشيخ حسين، (2007). البطالة في سوريا: 1994-2004، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.
- علي عبدالوهاب نجاب، (2005). مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دجاسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر.
- ضياء مجيد الموسوي، (2007). سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مدني بن شهرة، (2008). الاصلاح الاقتصادي وساسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.
- رماش هجيرة، اطروحة دكتوراه بعنوان: اتفاق الشراكة الاوروجزائرية وسوق العمل الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2.
- مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، العدد 17 / ديسمبر 2014.
- أحمد زكي بدوي، (1985). معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصرية، القاهرة، بيروت.
- زوتر الطاهر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 1996-1997.
- سميحة يونس، (2007). اتجاهات خرجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكر لنيل شهادة ماجستير، تحت إشراف بلقاسم سلطاني، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب وعلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 76.
- article du 29 septembre 2008. www.ses.ens-lyon.fr
- مولاي لخضر عبدالرزاق، تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر 2000-2011، جامعة ورقلة، الجزائر.
- بوزار صافية، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، بمداخله بعنوان: فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال فترة (1990-2014)، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 560-561.
- سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة، ملتقى سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 افريل 2011، ص 13.
- كوثر زيادة، مجلة العلوم الانسانية، واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة ما بين 2010-2014، عدد 48 ديسمبر 2017، ام بواقي. ص 332.